# رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

## بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

## الرباط، 23 رمضان 1422هـ الموافق 09 دجنبر 2001م

وجه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان عن إحداث مؤسسة ديوان المظالم، رسالة سامية هذا نصها:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف المحدث "لديوان المظالم" معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا برفع المظالم وإحقاق الحقوق وحماية الحريات التي تعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين.

ونحن في هذا كله سائرون على نهج أسلافنا الميامين الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم تتولى اطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات. موطدين بذلك ما حققه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها من خلال المحاكم الإدارية وحماية سياسية بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان.

كما أننا نعطي من خلال إحداثنا المؤسسة «ديوان المظالم» بعدا آخر ملموسا لمفهومنا للسلطة القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية وعلى قربها منه والتزامها بضوابط سيادة القانون والانصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة ووسيلة مرنة وتوفيقية ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء وملاذا آمنا للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو مشوب بعدم الانصاف صادر عن أي إدارة أو هيئة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية، مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، مدعمين الدور الهام الذي تنتظر منه النهوض به من خلال تركيبته المقبلة، في مجال حماية الحريات والحقوق.

وإن هذا النهج القائم على استلهام مقاصد شريعتنا السمحة وتقاليدنا الحضارية في إيجاد حلول مغربية لقضايا مغربية لم يمنعنا من الانفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة، ضامنين لديوان المظالم، من خلال وضعه بجانبنا، كل التجرد والاستقلال.

وتوخيا لتقريب ديوان المظالم من المواطنين، قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزيرنا الأول وسائر الوزارات، حريصين على أن يتوفر مستقبلا على مندوبين جهويين ومندوبين خاصين.

وكي لا يكون "ديوان المظالم" مجرد مكتب للشكايات بل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي الذي نحن فيه ماضون، فقد خولنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن، فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية إلى وزيرنا الأول وإلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وبإحداثنا لهذه المؤسسة الذي يأتي في سياق التدابير التي اتخذناها لتحقيق مصالحة المواطن مع الإدارة ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه والحد من ثقل البيروقراطية وتخليق المرفق العام، نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة، سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز خطوات متواصلة نحو ما نتطلع إليه من استكمال بناء دولة الحق والقانون وتحكيم قيم العدل والإنصاف ورفع الحيف مهما كان مصدره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".